الصباح الاقتصادية
12
العدد 2683 - السنة التاسعة
الخميس 5 جمادى الأولى 1438 - الموافق 2 فبراير 2017
Thursday 2 February 2017 - No.2683 - 9th Year

إدارة «المصارف» الرشيدة وراء أسبقية إفصاحاتها السنوية

مؤشرات البورصة تستعيد بريقها الأخضر مجدداً

أكد اقتصاديون كويتيون أن الإدارة الرشيدة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة الكويت وراء أسبقية إفصاحاتها عن البيانات المالية الفصلية والسنوية ما يميزها عن باقي القطاعات المدرجة ويعزز الثقة في أسهمها.

وقال الاقتصاديون إن ثمة عوامل أخرى تساهم في هذه الأسبقية منها حرص إدارات البنوك على رسم استراتيجيات تشغيلية واضحة المعالم بطرق شفافة علاوة على رقابة بنك الكويت المركزي الصارمة.

وأوضحوا أن كبار ملاك هذه البنوك من العائلات التجارية المعروفة والمشهود لها بالمصداقية في تعاملاتها منذ عقود مضت لذلك يحافظون على مصالح المساهمين بالتوزيعات السنوية بنسب متنامية نظرا للاهمية التي تمثلها ثقة القطاع بين الشركات المدرجة الاخرى.

وقال عضو مجلس الإدارة في بنك الكويت الدولي الدكتور حيدر الجمعة إن جميع البنوك المحلية المدرجة لديها انظمة تجميع البيانات المالية بطريقة منظمة تمنحها السهولة في تقليص أوقات العملية بطرق محاسبية متطورة لارسالها الى بنك الكويت المركزي للاطلاع عليها ومن ثم الموافقة عليها.

وأضاف الجمعة أن البنوك تعلن بياناتها المالية عبر بورصة الكويت بعد موافقة المركزي على تلك البيانات مشيرا إلى حرص معظم تلك البنوك على الإسراع للاعلان عن بياناتها المالية على خلاف باقي القطاعات المدرجة التي قد تتأخر لأسباب تتشعب ما بين التقييم وملمة بيانات شركة زميلة كالحال في القطاع العقاري.

من جهته قال عضو مجلس الادارة في شركة «صروح الاستثمارية» سليمان الوقيان إن آليات العمل داخل القطاعات والادارات في البنوك تتبع طرقا علمية للبيانات المالية لعملائها ما يعطيها ميزة أفضل من غيرها من الشركات المدرجة.

وأوضح الوقيان أن البنوك تعكف على تفريغ بياناتها شهريا مما يسهل الافصاح السنوي دراء للشائعات وتأثر السهم في تعاملات البورصة.

وقال إن القطاع المصرفي يتمتع بين اوساط المتعاملين في بورصة الكويت بسمعة «جيدة» لم تأت من فراغ بل من طريقة التعامل معهم فيما يتعلق بالاداء المالي لها على مدار العام وهو ما تؤكد عليه مجالس ادارتها بالمضي قدما في سرعة اقرار البيانات و التوزيعات «السخية».

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

- السلطان: موازنات البنوك دائماً ما تكون مضبوطة ومطابقة للمعايير
- الجمعة: جميع البنوك المحلية المدرجة لديها أنظمة تجميع البيانات المالية بطريقة منظمة وسريعة
- الوقيان: البنوك تعكف على تفريغ بياناتها شهرياً مما يسهل الإفصاح السنوي

بدوره قال مستشار مجلس الإدارة في شركة «ارزاق كابيتال» صلاح السلطان إن خضوع المصارف لرقابة بنك الكويت المركزي يعد عاملا رئيسيا في التزام إدارات البنوك في الاستمرار بالكشف عن بياناتها المالية الفصلية والسنوية ما يشير الى انضباط آليات تعظيم عوائد المساهمين.

وأضاف السلطان أن موازنات البنوك دائما ما تكون مضبوطة ومطابقة للمعايير المتعارف عليها علاوة على تطبيق الاشتراطات الدورية المتعلقة بتناغم المصارف مع المنظومة المصرفية العالمية لاسيما بعد تطبيق قواعد الحوكمة.

وأنهى قطاع المصارف تعاملات شهر يناير المنصرم في المرتبة الثالثة من ضمن القطاعات المدرجة من حيث حجم التداول حيث بلغ حجم تداولاته 1.09 مليار سهم ما يعادل 7.8 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

وفيما يتعلق بوقائع الجلسة أمس الأربعاء فكان واضحا عودة النشاط على أسهم العديد من المجموعات اللاعبة في المسار العام للحركة علاوة على أسهم بعض الشركات العقارية وغيرهما من القطاعات ما انعكس على المحصلة النهائية للجلسة والتي ترجمتها اغلاقات المؤشرات الرئيسية الثلاثة.

واستحوذت أسهم شركات «زيما» و«سكب ك» و«الهلال» و«الامتياز» على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا كما استحوذت أسهم «ابيار» و«اثمار» و«المستثمرون» و«سنرجي» على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعيه وعمليات جني الأرباح أسهم شركات «سنرجي» و«مسالخ ك» و«امتيازات» و«ايفكت» و«ايكاروس» في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 53 شركة وانخفاض أسهم 59 شركة من اجمالي 144 شركة تمت المتاجرة عليها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم «كويت 15» على 28.3 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 16ر8 مليون دينار كويتي تمت عبر 915 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 987.3 نقطة.

واقفل المؤشر السعري مرتفعا 15.7 نقطة ليبلغ مستوى 6847.9 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 55.05 مليون دينار من خلال 586.007 مليون سهم تمت عبر 9585 صفقة نقدية.

في حفل تكريمهم بعنوان «شركاء النجاح»

مندني: علاقات «بيتك» مع وكلاء السيارات شراكة لاستقرار السوق

لقطة جماعية للمكرمين ومسؤولي «بيتك» بتوسطهم مندني

قال رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» وليد خالد مندني، ان علاقة الشراكة والتعاون بين « بيتك» ووكلاء السيارات ركيزة لاستقرار السوق، ومثلت على مدى 40 عاما احد اهم عوامل تطور الخدمة للعملاء المشتركين، وتحقيق الاهداف البيعية المتقاطعة، وتلبية الاحتياجات التمويلية من خلال برامج وحملات تسويقية ناجحة .

واضاف مندني في كلمته في حفل اقامه «بيتك» لتكريم وكالات السيارات تحت عنوان « شركاء النجاح» ان الشراكة بين الجانبين تزداد نموا وتطورا عاما بعد اخر وقد حققت على مدى السنوات الماضية نجاحا كبيرا واصبحت مثالا يحتذى، مضيفا بانه في نهاية عام من العمل والاداء المتميز، كان من المهم ان نحيي جهود «شركائنا في النجاح» ونشكرهم على تعاونهم، ونؤكد اننا بهذه الروح الطيبة قادرون على مواجهة وتجاوز المصاعب التي لايخلو منها اى سوق .

واشار مندني الى ان عام 2016 مثل تحديا حقيقيا للعاملين في مجال السيارات، لتحقيق افضل مستوى ممكن من المبيعات في ظل ظروف تشغيلية صعبة، معربا عن الامل ان يكون عام 2017 اكثر نموا ونجاحا بمزيد من التعاون والتنسيق المشترك بين جميع عناصر السوق، حيث يعمل « بيتك» بروح من التعاون والاهتمام ورؤية ترى ان سلامة الاداء وتكامل الجهود يخدم مصلحة الجميع ويساهم في تحقيق الاستقرار والدفع بمؤشرات النمو دوما للافضل .

واكد مندني ان « بيتك» لا يألو جهدا لخدمة عملائه وتطوير خدماته ومنتجاته بما يناسب افضل وارقى المستويات العالمية للاعمال المصرفية وحريص على تنمية حصته السوقية وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي من خلال التعاون والتنسيق مع شركائه في السوق ، مقدما الشكر لكل الوكلاء على ما بذلوه من جهود وتعاون مع « بيتك» اثمر بتحقيق اهداف الجانبين التي تصب في خدمة العميل وتعزيز العناصر الايجابية لسوق السيارات بالكويت .

وقد جرى في نهاية الحفل تكريم وكالات السيارات تقديرا لجهودها وتعاملاتها مع «بيتك» خلال عام 2016 .

بنسبة نمو بلغت 18.9 في المئة

«كامكو»: بورصة الكويت تسجل أعلى نسبة ارتفاع عالمياً الشهر الماضي

قالت شركة «كامكو للاستثمار» إن بورصة الكويت سجلت أعلى نسبة ارتفاع على مستوى العالم خلال شهر يناير 2017 بنمو بلغت نسبته 18.9 في المئة بفضل العديد من العوامل الإيجابية.

وأضافت الشركة في تقرير متخصص ان بعض الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي واصلت اتجاهها التصاعدي على مدى الشهرين الماضيين وانهت تعاملات يناير الماضي على ارتفاع.

وذكرت أن الارتفاع انعكس على أداء مؤشر «إم. إس.سي.آي» الخليجي الذي يقيس أداء البورصات إذ انهى تداولات الشهر ذاته مرتفعا بنسبة 1.94 في المئة.

وأوضحت ان السوق السعودي استهل العام الجديد على ارتفاع وانهى تعاملات يناير متراجعا بنحو 1.5 في المئة إثر تراجع الأرباح السنوية للشركات وتحرك أسعار النفط مشيرة إلى انخفاض السوق العماني بشكل «هامشي» إذ فقد نحو 0.1 في المئة من قيمته.

وافادت بان بورصة الكويت شهدت كثافة شرائية من جانب المستثمرين وسط افصاحات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن العام المالي 2016 ما اعطى دفعة إضافية للمستثمرين نظرا للعوائد الإيجابية التي حققتها البنوك المدرجة على أساس سنوي.

وذكرت أن مؤشر سوق ابو ظبي انهى تداولات شهر يناير الماضي عند مستوى 4584.82 نقطة دون تغيير مقارنة بتداولاته في نهاية 2016 في حين انهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الشهر ذاته مرتفعا 3.2 في المئة ليبلغ مستوى 3642.85 نقطة.

ولفتت إلى ان مؤشر بورصة قطر استهل تداولات العام الجديد باداء ايجابي حيث ارتفع المؤشر بنسبة 1.5 في المئة وانهى تداولات يناير عند مستوى 10597.22 نقطة.

وقالت إن مؤشر سوق البحرين انهى تداولات يناير الماضي على ارتفاع بلغت نسبته 6.8 في المئة على اساس شهري ونال المرتبة الثانية كاحسن الأسواق اداء على مستوى دول الخليج في حين انهى مؤشر سوق مسقط تداولات الشهر ذاته دون تغير في اعقاب شهرين من النمو المتواصل.

توصية بتوزيع أرباح نقدية بواقع 15في المئة وأسهم منحة بواقع 10في المئة

البنك التجاري يحقق 50.4 مليون دينار أرباحاً صافية لعام 2016

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيقه أرباحاً صافية قدرها 50.4 مليون دينار كويتي لعام 2016 بنسبة نمو 9.1 في المئة مقارنة بالعام الماضي ، وبلغت ربحية السهم 33.8 فلس مقارنة بربحية السهم التي بلغت 30.9 فلس في نهاية عام 2015. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 15 فلس للسهم الواحد وأسهم منحة بعدد 10 سهم لكل 100 سهم مقارنة بتوزيعات الأرباح النقدية التي بلغت 13 في المئة وأسهم المنحة التي بلغت 6 في المئة في نهاية العام الماضي، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجهات الرقابية و من ثم الجمعية العمومية لمساهمي البنك.

وتعقيباً على النتائج المالية التي حققها البنك ، قالت رئيس الجهاز التنفيذي بالبنك التجاري الكويتي إلهام محفوظ أن إجمالي أصول البنك بلغت 4.125.3 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 4.037.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2015 ، فيما شهد إجمالي الإيرادات التشغيلية نموا من 99.2 مليون دينار كويتي إلى 101.2 مليون دينار كويتي ، منوهة إلى ارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 9.3 في المئة و إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بنسبة 39.3 في المئة و إيرادات توزيعات الأرباح بنسبة 26.4 في المئة.

وتابعت محفوظ مبينة أن المؤشرات المذكورة أعلاه مدعومة بقاعدة مخصصات قوية مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية حيث بلغت المخصصات في نهاية العام 141.2 مليون دينار كويتي و بنسبة تغطية 1175.8 في المئة مقابل القروض غير المنتظمة كاشفة المؤشرات المالية المتميزة الأخرى للبنك والمتمثلة بمعدل كفاية رأس المال والذي بلغ في نهاية عام 2016 نسبة مقدارها 17.94 في المئة ، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.24 في المئة ونسبة تغطية السيولة 142 في المئة و نسبة صافي التمويل المستقر 108.7 في المئة وهذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية. كما يواصل البنك تحكمه بالتكاليف التشغيلية التي تعتبر إحدى الميزات التنافسية بالنسبة للبنك، حيث يستمر في الاحتفاظ بواحدة من أدنى نسب التكاليف إلى الإيرادات بين البنوك الكويتية، والتي لم تتجاوز 27.9 في المئة كما في نهاية عام 2016.

وشددت أيضا على جهود إدارات البنك المختلفة والعاملين فيه نحو تعزيز جودة المحفظة الإئتمانية والإستثمارية ومن ثم الأرباح المتأتية من هذه المحفظة ، حيث تم بناء قاعدة متينة من محفظة السندات ومنح خطوط ائتمان لتمويل المشروعات التنموية الهامة في الكويت ، مؤكدة أن التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك يرجع كذلك إلى سياسة البنك المتحفظة تجاه استخدام جزء من الأرباح التشغيلية لبناء قاعدة متينة من المخصصات وكذلك السياسة الصارمة والحازمة التي اتبعها البنك بشأن عمليات شطب القروض غير المنتظمة خلال الفترة من 2011 وحتى 2016 بهدف تنظيف محفظة القروض والتي ساهمت في تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة من 0.90 في المئة إلى 0.50 في المئة وهي بذلك أقل من المعدل السائد في الجهاز المصرفي في دولة الكويت ، مع إستمرار الجهود الحثيثة التي يبذلها البنك نحو استرداد القروض التي تم شطبها والتي أسفرت عن نجاح البنك في استرداد 106 مليون دينار كويتي منها خلال السنوات الأربعة الأخيرة وأن البنك يعتزم مواصلة سياسته المتحفظة بشأن تكوين المخصصات اللازمة خلال عام 2017 والسنوات اللاحقة من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة.

إلهام محفوظ

كما أشارت محفوظ أن الأهداف الاستراتيجية المتوازنة التي يتبعها البنك ترمي إلى تنويع مصادر الإيرادات وتخفيض درجة المخاطر ولا سيما تلك المتعلقة بالتركز الجغرافي والقطاعي وترتكز على دراسة وتحليل فرص النمو المتاحة وفقا للأوضاع الاقتصادية الراهنة والتركيز على أنشطة الأعمال الأساسية والإدارة الجيدة للمخاطر من خلال ملائمة المخاطر مع العوائد ، ويتم العمل على تحقيق هذه الأهداف بكل دقة ووضوح ومن خلال فريق العمل الواحد ، مبينة أن هذا التوجه قد أثمر عن نتائج طيبة خلال عام 2016 ومن المتوقع أن يؤدي إلى تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية لصالح البنك في المستقبل.

ومن جانب آخر نوهت محفوظ إلى أنه وبخلاف التصنيفات الائتمانية الجيدة التي يتمتع بها البنك من كبريات وكالات التصنيف الائتماني مثل موديز وستاندرد أند بورز وفيتش ريتنغز، فإن البنك قد حصل على جائزة متميزة في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات نظرا لإسهاماته المتواصلة لفهم احتياجات المجتمع ومكوناته المختلفة والتعامل مع هذه الاحتياجات بصورة فاعلة من خلال رعاية العديد من المبادرات والأنشطة الاجتماعية، حيث توج البنك هذه الجهود بحصوله على شهادة تقدير للمشروعات الرائدة في مجال العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي ، وجاء هذه التكريم على هامش الدورة 33 لاجتماعات مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون التي أقيمت مؤخرا في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

واختتمت محفوظ حديثها متوجهة بالشكر والتقدير إلى مساهمي البنك التجاري الكويتي على دعمهم المتواصل للبنك ومن عملائه على ثقتهم واختيارهم البنك التجاري الكويتي كمصدر لخدماتهم المصرفية ومن كافة الموظفين على تفانيهم وجهودهم المخلصة في العمل والتي ساهمت في تحقيق البنك لنتائج ايجابية وكذلك من كافة السلطات الرقابية متمثلة في بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهم الحثيثة الرامية إلى تحصين الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت من خلال رسم السياسات المالية والرقابية الرصينة الكفيلة بالمحافظة على قوة ومتانة الجهاز المصرفي والمالي بالدولة، مؤكدة أن إدارة البنك لن تألوا جهدا في سبيل المحافظة على مصالح البنك وكافة الأطراف ذات العلاقة به.

«نزع الملكية»: 621.8 ألف دينار قيمة المعاملات المنجزة في يناير

أعلنت إدارة نزع الملكية ان قيمة المعاملات التي انجزتها الإدارة خلال شهر يناير الماضي بلغت نحو 8ر621 الف دينار كويتي «الدولار الأمريكي يعادل نحو 304ر0 دينار».

وقال مدير الإدارة فهد الشعلة في تصريح صحافي إن «نزع الملكية» أصدرت التقرير الإحصائي لشهر يناير الماضي متضمنا المعاملات الصادرة والواردة وتحديد العقارات المستملكة إضافة إلى إصدار كتابين عن التثمين واعادة النظر للأفراد.

وأوضح الشعلة أن المعاملات الصادرة للأفراد والمؤسسات بلغت خلال يناير الماضي 1959 معاملة و175 كتابا صادرا للوزارات والجهات الحكومية في حين بلغ إجمالي المعاملات الصادرة والواردة في الشهر ذاته 2137 معاملة.

وتهدف الادارة الى نزع ملكية العقارات والأراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلس الوزراء والمجلس البلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة.